

التحليل المالي
(نظرة محاسبية)
د. محمد السهلي

الفصل الثامن

النسب المالية

١- مفهوم النسب المالية وأهميتها :

النسب المالية:

علاقة رياضية بين رقمين أو أكثر من الأرقام المالية المتاحة عن الشركة احدهما على الاقل مستخرج من القوائم المالية.

أهميتها:

- أقدم أنواع التحليل المالي وأكثرها شيوعاً.
- أهم أنواع التحليل الأساس.
- تحدد وبصورة كمية نقاط القوة والضعف في مركز الشركة المالي. ولا تتحدد نقاط القوة والضعف الا بمقارنة النسب المحسوبة للشركة بانماط أو مستويات معينة مستخلصة من الشركات المماثلة أو بأداء الشركة الماضي أو بأي معيار آخر.

المجالات التي تستخدم فيها النسب المالية :

١. تقييم مدى استمرارية الشركة من عدمه.
٢. المراجعة التحليلية في مراجعة وفحص القوائم المالية.
٣. التحليل الإداري لتشخيص نقاط القوة والضعف في الأداء المالي.
٤. التحليل الائتماني وتحليل القدرة الائتمانية للشركة.
٥. التحليل لأغراض القرارات الاستثمارية.
٦. التحليل الذي تجريه السلطات الضريبية.
٧. التحليل الذي تجريه الهيئات المعنية بالرقابة على أداء الشركات.

٢ - كيفية استخدام النسب المالية:

تستخدم في تقييم الوضع المالي لشركة ما من حيث درجة السيولة والربحية والمخاطرة عندما تتم مقارنتها بنسب أخرى تعرف بالمستويات المعيارية Benchmarking وهي مستويات للمقارنة تساعد في الحكم على نقاط القوة والضعف بالشركة وبدونها لا يمكن الحكم.

الاتجاهات التي تُستخدم للحكم على النسب المالية:

١- تحليل الاتجاه (التحليل الأفقي):

مقارنة النسب المالية لعدد من الفترات يستطيع المحلل المالي التعرف على التغيرات والتقلبات التي تطرأ على هذه النسبة خلال سلسلة زمنية.

٢- التحليل الرأسي:

النسب المالية التي تمثل العلاقة بين قيمة بندين من او اكثر من بنود القائمة المالية في الخطة زمنية معينة في نفس الفترة المحاسبية مثل نسبة المخزون الى اجمالي الأصول.

٣- المقارنة بشركات أخرى

مقارنة نسب الشركة ومؤشراتها بمثيلاتها في شركة أخرى محلية أو خارجية للحكم على أداء الشركة.

واختيار الشركة يتم تحديده على أي من الأساسين التاليين:

أساس التشابه : يمكن اختيار شركة بعينها بوصفها أكثر تجانساً مع الشركة المعنية.

أساس المثالية الأفضلية : يتم اختيار أفضل أداء لشركة معينة أو عدد من الشركات واستخدامه بوصفه أساساً للمقارنة باعتباره الأداء الأمثل.

٤- المقارنة بمتوسطات الصناعة :

تصدر الجهات المعنية بالصناعات كالغرف التجارية وهيئات السوق المالية متوسطات معينة للأداء المالي يضم المتوسط المؤشرات المالية لكافة الشركات العاملة في صناعة معينة. ويعتبر هذا المتوسط المستوى العادي للأداء وليس المستوى الأفضل له.

٣- حدود استخدام النسب المالية :

يجب أن يأخذ المحلل المالي بعض الاعتبارات المهمة عند حساب النسب المالية وعند الحكم عليها من هذه الاعتبارات:

١- التغيرات المحاسبية:

أي تحليل اتجاه النسب المالية خصوصاً تلك المرتبطة بالمخزون والربح يجب أن يأخذ في الاعتبار التغيرات المحاسبية التي حدثت خلال الفترات المالية التي يغطيها التحليل.

ويتطلب الأمر هنا إجراء بعض التعديلات على القيم المحاسبية حتى يكون الأساس المحاسبي المستخدم واحداً في كل السنوات.

٢- الاختلافات المحاسبية:

تسمح معايير المحاسبة المالية بدائل متعددة للتطبيق المحاسبي بشرط أن تستمر الشركة الواحدة على نفس البديل من فترة لأخرى. قد يواجه المحلل المالي بشركة تستخدم بدائل محاسبية مختلفة عن تلك التي تستخدمها الشركات الأخرى، في هذه الحالة لابد من إجراء تعديلات معينة على القيم المحاسبية للشركة الخاضعة للتعديل حتى تكون أرقامها المحاسبية معدة وفقاً لنفس الأسس التي تتبعها الشركة المستخدمة في المقارنة.

٣- تفاوت أساليب التمويل:

- هنالك شركات تعتمد كلية على رأس المال وأخرى تعتمد على القروض طويلة الأجل إلى جانب رأس المال.
 - هنالك شركات تمتلك غالبية أصولها الثابتة وشركات تستأجر غالبية أصولها الثابتة.
 - السياسات التمويلية التي اتخذت منذ فترات طويلة قد يكون لها تأثير جوهري على النسب المالية المحسوبة لشركة معينة الآن.
- يجب أن يأخذ المحلل المالي مثل هذه الأمور في الاعتبار عند مقارنة أداء الشركة بشركات مماثلة أخرى.

٤- تفاوت الامتيازات التي تحصل عليها الشركات:

هنالك تفاوت ملحوظ في الحوافز الاستثمارية التي تحصل عليها الشركات منها الإعفاءات الضريبية / الجمركية / الإيجارات المنخفضة أو الأسعار المنخفضة للأراضي.

ليس من المتوقع أن يجد المحلل المالي فائدة متساوية لجميع الشركات من الحوافز الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع تكاليف النشاط لبعض الشركات عن غيرها وينعكس ذلك بطبيعة الحال على النسب المالية للشركة والشركات المقارنة ويجب أن يأخذ المحلل المالي هذا الأمر بالاعتبار.

٥- اختلاف العوامل الوصفية الأخرى:

هنالك عوامل غير كمية كثيرة لا تنعكس في المؤشرات المالية منها كفاءة العمالة والنظم وكفاءة الإدارة وسمعتها. ومع أن هذه العوامل وغيرها ليس لها تأثير مباشر في النسب المالية المحسوبة.

إلا أن هنالك رأي بأنها تنعكس بصورة غير مباشرة في الأرقام المحاسبية متمثلة في انخفاض التكاليف أو ارتفاع الإيرادات. غير أن الأثر غير المباشر لهذه العوامل يظل غائباً عن التحليل المالي ويجب أن يؤخذ في الاعتبار عند إجراء المقارنات.

٦- الخطط والارتباطات المستقبلية:

يهمل تحليل النسب المالية الخطط والارتباطات المستقبلية الناتجة عن تغيرات هيكلية مثل تغيير الادارة او تعاقدات حديثة.

← لا تنعكس على الارقام المحاسبية الحالية ولكن يظهر اثرها على اداء الشركة المستقبلي.

← لا يؤثر بشكل مباشر في النسب المالية الحالية ولكن تؤثر في النسب المالية المستقبلية.

على المحلل المالي أن يدرك أثرها على التوقعات المستقبلية.

٤- مجموعات النسب المالية :

يستخدم التحليل الوضع المالي للشركة خمسة مجموعات من النسب المالية تتضمن ما يأتي:

١. نسب السيولة.
 ٢. نسب النشاط.
 ٣. نسب المخاطر.
 ٤. نسب المديونية (الرفع المالي/ الفعالية المالية).
 ٥. نسب الربحية.
 ٦. النسب الخاصة بالاستثمار في الاسهم.
- المجموعات الخمس الأولى تستخدم في تقييم الوضع المالي للشركة لأغراض القرارات المالية عامة. أما المجموعة السادسة تتعلق مباشرة بقرارات المستثمرين.

(١) نسب السيولة:

تتعلق نسب السيولة بدرجة توفر السيولة قصيرة الاجل التي تأتي عن طريق تحويل الاصول قصيرة الاجل الى نقدية وذلك لتغطية الالتزامات قصيرة الاجل المتمثلة في الخصوم المتداولة ومدى كفاية تلك الاصول لتغطية الالتزامات المتداولة.

من الامور المهمة عند النظر الى نسب السيولة قصيرة الاجل:

١- السرعة في تحويل الاصل المتداول الى نقدية دون ان يعتري قيمة النقدية نقص يذكر عن قيمته الدفترية.

٢- المخصصات: هناك نوعين من المخصصات



مخصصات نقص القيمة

- ترتبط مباشرة بالاصول التي تتعرض لاحتمالات نقص القيمة.
- مثل المدينين والمخزون.
- معايير المحاسبة تتطلب طرحها من الاصل المرتبط بها.
- تؤثر على نسب السيولة بتخفيض النسب بصورة غير مباشرة.

مخصصات التزامات غير محددة القيمة حالياً

- مثل مخصص التعويضات ومخصص الزكاة والضريبة.
- الامر يتعلق بقرار معين حول ادراجها ضمن الالتزامات قصيرة الاجل او طويلة الاجل.
- اذا كان جانب منها يتعلق بالتزامات محتملة خلال الفترة القادمة فيجب ان يعاد تبويبها او تبويب جزء منها ضمن الالتزامات المتداولة بحسب فترة الاستحقاق المحتملة.

هدف المجموعة: تهدف نسب السيولة قصيرة الأجل الى قياس درجة قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل
عند الحكم على نسب السيولة يجب الأخذ في الإعتبار مجموعة من العوامل منها مايلي:

١- تفترض نسب السيولة أنه سوف يتم تحويل الأصول المتداولة الى نقدية خلال السنة المالية التالية بما يتفق مع متطلبات سداد الخصوم المتداولة.

٢- لا يدل ارتفاع نسب السيولة بصورة ملحوظة في جميع الأحوال على كفاءة الشركة فقد تكون الزيادة كبيرة لكن غير مبررة في الأصول المتداولة تم تمويلها من خصوم طويلة الأجل كأن يتم تمويل مخزون من السلع الراسمالية المعدة للبيع كالسيارات عن طريق قروض طويلة الأجل. هذا يدل على نقص في كفاءة الأموال طويلة الأجل.

٣- بعض أرصدة الأصول المتداولة المؤقتة يترتب عليها ارتفاع كبير في نسب السيولة. وهذه الأرصدة تعتبر مؤقتة لأن الحصول عليها تم خلال السنة المالية ولم يتم توظيفها حتى نهاية السنة. ومن هذه الأرصدة الحصيلة النقدية المترتبة على زيادة رأس المال أو الإقراض طويل الأجل أو مبيعات الإستثمارات طويلة الأجل.

تتكون مجموعة نسب السيولة قصيرة الأجل من النسب الآتية:

- ١- رأس المال العامل
- ٢- نسبة التداول
- ٣- نسبة التداول السريعة
- ٤- نسبة النقدية

١- رأس المال العامل:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة

- إذا كان رأس المال العامل موجبا
← يمثل مقدار أموال التشغيل الممولة بمصادر تمويلية طويلة الأجل
- إذا كان رأس المال العامل سالبا
← يعبر عن المبلغ من الإلتزامات قصيرة الأجل المستخدمة في تمويل أصول طويلة الأجل

مثال: اذا كان مجموع الأصول المتداولة ١٨٠,٠٠٠ ريال ومجموع الخصوم المتداولة ٩٠,٠٠٠ ريال.

راس المال العامل = الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة

$$٩٠,٠٠٠ = ٩٠,٠٠٠ - ١٨٠,٠٠٠$$

يعني ذلك أن ٥٠% من الأصول المتداولة تم تمويلها من مصادر طويلة الأجل

٢- نسبة التداول:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

تقيس قدرة الشركة على سداد الديون أو الخصوم قصيرة الأجل. ويعبر عن هذه النسبة بعدد مرات تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة.

مثال: اذا كان مجموع الأصول المتداولة ١٨٠,٠٠٠ ريال ومجموع الخصوم المتداولة ٩٠,٠٠٠ ريال.

$$\text{نسبة التداول} = ٩٠,٠٠٠ / ١٨٠,٠٠٠ = ٢$$

تعني أن الشركة لديها أصولاً قابلة للتحويل إلى نقدية تكفي لسداد الخصوم المتداولة مرتين. وقد تكون هذه النسبة جيدة أو غير جيدة حسب اساس المقارنة.

٣- نسبة التداول السريعة:

$$\text{نسبة التداول السريعه} = \frac{\text{الاصول المتداولة} - (\text{المخزون} + \text{المصروفات المقدمة})}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

يرى بعض المحللين أن نسبة التداول غير ملائمة لتعكس قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل نظراً لشمول الأصول المتداولة على كل من المخزون والمصروفات المقدمة:

١- المخزون

- المخزون يشتمل على البضاعة التامة وغير التامة الصنع وكذلك المواد الخام ومواد الصيانة وغيرها.
- لذا معظم عناصر المخزون باستثناء البضاعة التامة غير قابلة للبيع وحتى مخزون البضاعة التامة قد يحتاج لفترة طويلة لبيعه وقد لا يباع بنفس القيمة الدفترية.
- لذا عناصر المخزون لا تمثل سيولة نقدية حاضرة ولا يتوقع تحويلها إلى نقدية بسرعة.
- طالب بعض المحللين باستبعاد المخزون عند الحكم على قدرة الشركة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل.

٢- المصروفات المدفوعة مقدماً

- المصروفات المدفوعة مقدماً هي مبالغ مدفوعة خلال السنة المالية للحصول على خدمات ومنافع لازمة للنشاط في السنة القادمة.
- مردود هذه المبالغ التي تمثلها تلك المصروفات سوف ينعكس في صورة خدمات مستقبلية وغير قابلة للتحويل إلى نقدية بصورة مباشرة لذا يجب استبعادها عند تحديد قدرة الشركة على سداد الإلتزامات قصيرة الأجل.

□ أهمية نسبة السيولة السريعة تبدو من مقارنة ناتج تلك النسبة مع نسبة التداول حيث توضح هذه المقارنة الوزن النسبي للعناصر الصعبة التحويل الى نقدية في نسبة التداول.

نفس المثال السابق: اذا كان المخزون ٨٠,٠٠٠ والمصروفات المقدمة ١٠,٠٠٠

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{١٨٠,٠٠٠ - (١٠,٠٠٠ + ٨٠,٠٠٠)}{٩٠,٠٠٠} = ١$$

يعني أن الشركات لديها اصول سريعة التحويل الى النقدية تكفي لسداد الخصوم المتداولة ما يعادل مرة واحدة من قيمة هذه الخصوم.

٤- نسبة النقدية:

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{النقدية وما في حكمها}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

النقدية وما في حكمها: الأرصدة النقدية بالبنوك وخزينة الشركة كما تتضمن الأرصدة التي تعادل النقدية كالعملات الاجنبية والشيكات تحت التحصيل والاستثمارات قصيرة الاجل السريعة التحويل الى نقدية كأذون الخزانة واوراق القبض التي لا تزيد مدتها عن ثلاث شهور والسندات الحكومية قصيرة الاجل.

- تعتبر من النسب المهمة للبنوك حيث تعكس الاحتياطي النقدي المجنب لمقابلة عمليات السحب من ارصدة العملاء.
- تعبر هذه النسبة عن حجم السيولة النقدية المتاحة لسداد كل ريال مطلوب من الخصوم المتداولة.

نفس المثال السابق:

إذا كانت النقدية والأرصدة الشبيهة بالنقدية تعادل ٣٦,٠٠٠

$$\text{نسبة النقدية} = ٩٠,٠٠٠ / ٣٦,٠٠٠ = ٠,٤$$

وتعني انه يتوفر ٤٠ هلة لسداد كل ريال مطلوب من الخصوم المتداولة.

(٢) نسب النشاط :

تسمى ايضا معدلات الدوران، وتقيس قدرة الشركة على ادارة الاصول وتحريكها على اختلاف انواعها في نشاط الشركة لانتاج الإيراد والدخل.

تعتبر احدى المكونات الرئيسية لربحية المنشأة حيث أن الربح ينتج من عدة عوامل محددة ورئيسية اهمها : سرعة تدوير الأصول، ورأس المال العامل.

هدف المجموعة: قياس درجة كفاءة الشركة في تشغيل الاصول -أو أية مجموعة فرعية كالأصول الثابتة والأصول المتداولة أو أي بند من هذه الاصول كالمخزون والمدينين- في النشاط الاساسي للمنشأة للحصول على الدخل من العمليات الرئيسية.

تتكون مجموعة نسب النشاط من النسب الآتية:

- ١- معدل دوران المدينين
- ٢- متوسط فترة التحصيل
- ٣- معدل دوران المخزون
- ٤- متوسط فترة التخزين
- ٥- طول دورة النشاط
- ٦- معدول دوران الأصول الثابتة
- ٧- معدل دوران الأصول

١- معدل دوران المدينين:

يعكس رقم المدينين التجاريين المبيعات الاجلة. و يمكن تدويره خلال السنة اكثر من مرة عن طريق البيع والتحصيل.

$$\text{معدل دوران المدينين} = \frac{\text{صافي المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط صافي المدينين}}$$

$$\text{متوسط المدينين} = \frac{\text{رصيد المدينين السنة السابقة} + \text{رصيد المدينين السنة الحالية}}{2}$$

مثال: اذا كان صافي مبيعات الشركة ١٥٠,٠٠٠ ريال لعام ٢٠٠٥
 ورصيد المدينين في عام ٢٠٠٤ يبلغ ٤٥,٠٠٠ ريال وفي عام ٢٠٠٥
 يبلغ ٥٥,٠٠٠ ريال

متوسط المدينين = $2 / (55,000 + 45,000) = 2 / 100,000 = 0.00002$ ريال

معدل دوران المدينين = $150,000 / 50,000 = 3$ مرات

- هذا يعني ان الشركة باعت ثلاث مرات للمدينين وحصلت ثمن مبيعاتها نقداً خلال العام قبل أن تبيع الدورة الاخيرة من المبيعات دون أن تحصل قيمتها حتى نهاية السنة.

٢- متوسط فترة التحصيل:

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{365}{\text{معدل دوران المدينين}}$$

يقيس عدد الايام اللازمة لتحصيل المدينين.

تساعد المحلل المالي في الحكم على كفاءة عمليات التحصيل وجودة الديون التجارية للشركة، اذا ما قورنت بشركات اخرى / او متوسطات الصناعة.

نفس المثال السابق:

متوسط فترة التحصيل = $365 / 3$ دورات = 121 يوم
هذا يعني ان الفترة اللازمة لتحصيل الديون التجارية = 121 يوم

٣- معدل دوران المخزون:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}}$$

متوسط المخزون =

(رصيد المخزون السنة السابقة + رصيد المخزون السنة الحالية) / ٢

- يعبر عن معدل دوران المخزون بعدد دورات الانتاج ثم البيع للمخزون خلال السنة المالية.

مثال: اذا كانت تكلفة المبيعات للشركة ١٢٠,٠٠٠ ريال لعام ٢٠٠٥،
ورصيد المخزون في ٢٠٠٤ يبلغ ٤٦,٠٠٠ ريال وفي عام ٢٠٠٥
يبليغ ٥٠,٠٠٠ ريال.

متوسط المخزون = $(٥٠,٠٠٠ + ٤٦,٠٠٠) / ٢ = ٤٨,٠٠٠$ ريال

معدل دوران المخزون = $٤٨,٠٠٠ / ١٢٠,٠٠٠ = ٢,٥$ مره

• يعني ان الشركات باعت المخزون بما يعادل مرتين ونصف خلال
عام ٢٠٠٥

٤- متوسط فترة التخزين:

يقصد به متوسط عدد الايام اللازمة لبيع المخزون او الاستفادة منه في انتاج بضاعة مبيعة.

$$\text{متوسط فترة التخزين} = \frac{365}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

تساعد هذه النسبة المحلل المالي في الحكم على كفاءة الجهاز التسويقي في تصريف منتجات الشركة والوقوف على مدى تقادم أو بطء المخزون، اذا ما قورنت بشركات اخرى / او متوسطات الصناعة.

نفس المثال السابق:

متوسط فترة التخزين = $365 / 2,5$ دوره = 146 يوم
هذا يعني ان الفترة اللازمة لبيع المخزون = 146 يوم

٥- طول دورة النشاط:

يقصد بدورة النشاط الفترة اللازمة بالأيام لبيع المخزون وتحصيل قيمته نقداً للبدء في دورة نشاط جديدة.

$$\text{طول دورة النشاط} = \text{طول دورة التخزين} + \text{طول دورة التحصيل}$$

بالتطبيق على المثال السابق:

$$\text{طول دورة النشاط بالأيام} = 146 + 121 = 267 \text{ يوم}$$

هذا يعني ان الفترة اللازمة لبيع المخزون وتحصيل قيمته نقداً = 267 يوم

٦- معدل دوران الأصول الثابتة:

يستخدم معدل دوران الأصول الثابتة ومعدل دوران الأصول لتقديم معلومات عن كفاءة تدوير الأصول. ويصور معدل دوران الأصول الثابتة عدد مرات تدوير الأصول الثابتة خلال السنة المالية أو خلال الفترة التي تغطيها المبيعات كما يعطي انطباعا عن مدى بطء العمليات الإنتاجية للشركة.

ملاحظات:

١- الصناعات كثيفة رأس المال تتصف بقيم عالية للأصول الثابتة مثل صناعة الأسمنت والبتروكيماويات، قد لا تعادل مبيعاتها قيمة الأصول الثابتة وبالتالي فإن معدل دوران الأصول الثابتة أقل من واحد.

٢- ان القوائم المالية تعرض الأصول الثابتة بالصافي بعد طرح مجمع الاستهلاك. فاذا كانت الأصول الثابتة قديمة، فإن مجمع الاستهلاك يكون مرتفع وصافي الأصول منخفض

← لهذا يميل المحللين الماليين الى حساب معدل دوران الأصول الثابتة على أساس اجمالي تكلفة الأصول الثابتة وليس على أساس صافي قيمتها.

يحسب معدل دوران الأصول الثابتة بالشكل التالي:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط الأصول الثابتة}}$$

متوسط الأصول الثابتة =

(رصيد الأصول الثابتة السنة السابقة + رصيد الأصول الثابتة السنة الحالية) / ٢

مثال: اذا كانت مبيعات الشركة خلال عام ٢٠٠٥ تبلغ ١٥٠,٠٠٠ ريال،
ورصيد الأصول الثابتة في نهاية ٢٠٠٤ يبلغ ١٦٠,٠٠٠ ريال، ورصيد
الأصول الثابتة في نهاية ٢٠٠٥ يبلغ ١٤٠,٠٠٠ ريال.

متوسط الأصول الثابتة =

$$(150,000 + 160,000) / 2 = 150,000 \text{ ريال}$$

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = 150,000 / 150,000 = 1 \text{ مره}$$

- يعني ان الشركة تدور أصولها الثابتة مرة واحدة خلال السنة، وتكتمل الفائدة من هذا التحليل اذا قورن هذا المعدل بأداء الشركة في السنوات السابقة او بمعدلات الدوران المماثلة للشركات العاملة في نفس النشاط او بمستويات أداء مقبولة على مستوى الصناعة.

٧- معدل دوران الأصول:

يعد معدل دوران الأصول من أهم عوامل ربحية المنشأة. ويقاس معدل دوران الأصول عدد مرات تدوير أصول الشركة في النشاط كما يعكس كفاءة الشركة في إدارة الأصول.

يعاني معدل دوران الأصول من المشكلة المتعلقة بمجمع الاستهلاك، ويفضل حساب معدل دوران الأصول على أساس إجمالي قيمة الأصول دون طرح مجمع الاستهلاك.

$$\text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط الأصول}}$$

مثال: اذا كانت مبيعات الشركة خلال عام ٢٠٠٥ تبلغ ١٥٠,٠٠٠ ريال،
ورصيد الأصول في نهاية ٢٠٠٤ يبلغ ٢٧٠,٠٠٠ ريال، ورصيد
الأصول في نهاية ٢٠٠٥ يبلغ ٣٣٠,٠٠٠ ريال.

متوسط الأصول =

$$= \frac{2}{(330,000 + 270,000)} \text{ ريال } 300,000$$

$$\text{معدل دوران الأصول} = 300,000 / 150,000 = 2 \text{ مره}$$

- يعني ان الشركة تدور أصولها نصف مرة واحدة خلال السنة، وتكتمل الفائدة من هذا التحليل اذا قورن هذا المعدل بأداء الشركة في السنوات السابقة او بمعدلات الدوران المماثلة للشركات العاملة في نفس النشاط او بمستويات أداء مقبولة على مستوى الصناعة.

(٣) نسب المخاطرة:

تقيس درجة المخاطرة التي تتعرض لها عمليات الشركة التشغيلية والمالية. يهدف تحليل مخاطر الشركة الى بيان درجة عدم التأكد المرتبطة بتدفق الدخل لمقدمي رأس المال (حملة الاسهم والسندات).

اية زيادة في المخاطر المرتبطة بأي مجموعة من مقدمي رأس المال يعني ارتفاع تكلفة الأموال بالنسبة لهذه المجموعة.

اعتاد المحللون حساب درجة المخاطر باستخدام نموذج السوق للأسعار والعوائد (بيتا)، إلا أن عدم توفر بيانات منتظمة عن الأسعار أو العوائد قد لا يساعد في تحليل مخاطر الشركة. لذلك لجأ المحللون الماليون الى استخدام القوائم المالية لحساب نسب بديلة للمخاطر من الأرقام المحاسبية المنشورة.

- من الأرقام المحاسبية المنشورة لشركة ما يمكن حساب نوعين من المخاطر:
- مخاطر الأعمال.
 - المخاطر المالية.

١- مخاطر الأعمال:

مخاطر الأعمال تقيس درجة عدم التأكد المحيطة بمقدار الربح الذي يمكن أن تحققه المنشأة، ويرجع عدم التأكد إلى عاملين رئيسيين:

أ- درجة التقلب في المبيعات.. التي يمكن ارجاعها الى تقلبات الطلب على منتجات الشركة. ففي بعض الصناعات مثل الملابس والاجهزة الكهربائية وفي بعض الخدمات مثل المرتبطة بقطاع السياحة يمكن ان يتعرض الطلب للتقلب نتيجة تغير أسواق المستهلكين او دخول منتجات جديدة.

ب- مستوى التكاليف الثابتة بالمنشأة.. كلما زادت نسبة التكاليف الثابتة الى مجموع تكاليف المنشأة انخفضت درجة المرونة التي تتمتع بها الشركة لتخفيض التكاليف الكلية مع انخفاض المبيعات نتيجة لتقلب الطلب على منتجات الشركة.

هناك طريقتين لحساب مخاطر الأعمال من القوائم المالية للشركة:

الطريقة الأولى: تعتمد هذه الطريقة على حساب الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي لصافي الربح، وهذا يتطلب عدد من مشاهدات الربح خلال عدد من الفترات الزمنية.

$$\text{مخاطر الأعمال} = \frac{\text{الانحراف المعياري لصافي الربح}}{\text{متوسط صافي الربح}}$$

مثال: اذا كان متوسط صافي الربح على مدى خمس سنوات لإحدى الشركات ٢٥٠,٠٠٠ ريال، والانحراف المعياري للربح خلال نفس الفترة ١٥٠,٠٠٠ ريال.

$$\text{مخاطر الأعمال} = ٢٥٠,٠٠٠ / ١٥٠,٠٠٠ = ٠,٦$$

يلاحظ أن المبيعات لا تظهر بصورة صريحة في المعادلة السابقة، ومع هذا فإن تقلب المبيعات هي العامل الأساس وراء تغير صافي الربح من فترة لأخرى ومن ثم فإنها تنعكس في الانحراف المعياري لصافي الربح، وينطبق نفس الشيء على التكاليف الثابتة التي تسهم في انخفاض الربح عند انخفاض المبيعات

الطريقة الثانية: تعتمد على حساب الرفع التشغيلي.
الرفع التشغيلي هو درجة التقلب في الربح نتيجة للتقلب في المبيعات، أي ان هذه الطريقة تأخذ في الاعتبار تغير المبيعات وتغير الربح

$$\text{مخاطر الأعمال} = \frac{\text{نسبة التغير في ربح العمليات}}{\text{نسبة التغير في المبيعات}}$$

مثال: اذا كانت مبيعات الشركة ٢٠٠,٠٠٠ ريال في عام ٢٠٠٤ وارباحها لنفس العام ٥٠,٠٠٠، واذا ارتفعت مبيعات الشركة عام ٢٠٠٥ الى ٢٥٠,٠٠٠ ريال وصافي ربح العام الى ٧٠,٠٠٠ ريال.

$$\text{نسبة التغير في ربح العمليات} = (٥٠,٠٠٠ - ٧٠,٠٠٠) / ٥٠,٠٠٠ = ٤٠\%$$

$$\text{نسبة التغير في المبيعات} = (٢٠٠,٠٠٠ - ٢٥٠,٠٠٠) / ٢٠٠,٠٠٠ = ٢٥\%$$

$$\text{مخاطر الأعمال (الرفع التشغيلي)} = ٤٠\% \div ٢٥\% = ١٦٠\%$$

معناه ان تغيرا بنسبة ١٠٠% في المبيعات سوف يصاحبه تغير في صافي الربح بنسبة ١٦٠%. ويبقى هذا الفرض صحيحا طالما ظل هيكل التكلفة مستقراً دون تغير في حجم التكاليف الثابتة او المتغيرة.

٢- المخاطر المالية:

تتعامل المخاطر المالية (الرفع المالي) مع درجة التقلب في الأرباح الناتجة عن التمويل بالدين بدلا من التمويل بحقوق الملكية. التمويل بالدين يتطلب أعباء مالية ثابتة بنسبة معينة من قيمة الدين

- اذا كان استثمار الأموال في المنشأة يفوق معدل المصروفات التمويلية للدين فإن المنشأة تحقق وفورات كبيرة في الدخل بعد الأعباء التمويلية (الفوائد) والعكس اذا كان استثمار الأموال المقترضة في عمليات المنشأة يتم بمعدل يقل عن معدل المصروفات التمويلية على الدين.

- فإذا كان تمويل عمليات المنشأة يتم من مصدر واحد فقط هو حق الملكية فإن المخاطر التي يتعرض لها حملة الأسهم هي المخاطر الناتجة عن الرفع التشغيلي (مخاطر الأعمال) ولهذا فان الاقتراض ودخول الفوائد يدخل الشق الثاني من المخاطر (المخاطر المالية).

تحسب المخاطر المالية بالمعادلة التالية:

$$\text{المخاطر المالية} = \frac{\text{نسبة التغير في الربح المتاح للمساهمين}}{\text{نسبة التغير في الربح قبل الفائدة والضريبة}}$$

نفس المثال السابق: بافتراض أن عبء الفوائد في عامي ٢٠٠٤، ٢٠٠٥ هو ١٠,٠٠٠ ريال مع إهمال الضرائب.

إذن صافي الربح المتاح لحملة الأسهم هو ٤٠,٠٠٠ و ٦٠,٠٠٠ لعامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، والربح قبل الفائدة والضريبة ٥٠,٠٠٠ و ٧٠,٠٠٠ للعامين.

$$\text{نسبة التغير في الربح المتاح للمساهمين} = \frac{٤٠,٠٠٠}{(٤٠,٠٠٠ - ٦٠,٠٠٠)} = ٥٠\%$$

$$\text{نسبة التغير في الربح قبل الفائدة والضريبة} = \frac{٥٠,٠٠٠}{(٥٠,٠٠٠ - ٧٠,٠٠٠)} = ٤٠\%$$

$$\text{المخاطر المالية} = ٥٠\% \div ٤٠\% = ١٢٥\%$$

يلاحظ هنا أن عملية حساب نسبة المخاطر المالية قد بدأت من حيث انتهت عملية حساب المخاطر التشغيلية، أي أن درجة المخاطر المالية درجة مكتملة للمخاطر التشغيلية وليست بديلاً لها.

المخاطر الكلية:

النتائج التي توصلنا لها من تحليل المخاطر السابقة يقودنا الى إمكانية قياس المخاطر الكلية بصورة مباشرة. فاذا افترضنا ان ربح العمليات هو ذاته الربح قبل الفائدة والضريبة ولا توجد مفردات مالية وسيطة مثل الأرباح والخسائر الرأسمالية وغيرها من العمليات الاستثنائية غير العادية. فانه يمكن حساب درجة المخاطر الكلية او الرفع الكلي بالمعادلة التالية:

$$\text{المخاطر الكلية} = \frac{\text{نسبة التغير في الربح المتاح للمساهمين}}{\text{نسبة التغير في المبيعات}}$$

بالطبيق على المثال السابق: كانت نسبة التغير في المبيعات ٢٥% ونسبة التغير في الربح المتاح للمساهمين ٥٠%

$$\text{المخاطر الكلية} = ٥٠\% \div ٢٥\% = ٢٠٠\%$$

أي أن تغيراً قدره ١٠٠% في المبيعات يترتب عليه تغير في الربح قدره ٢٠٠%

يمكن الحصول على النتيجة السابقة بطريقة أخرى:

$$\text{المخاطر الكلية} = \text{مخاطر الأعمال} \times \text{المخاطر المالية}$$

بالتطبيق على المثال السابق: كانت درجة مخاطر الأعمال ١٦٠٪،
ودرجة المخاطر المالية ١٢٥٪

$$\text{المخاطر الكلية} = ١٦٠\% \times ١٢٥\% = ٢٠٠\%$$

وهي نفس النتيجة السابقة

٤) نسب المديونية (الرفع المالى/ الفاعلية المالية):

هي مجموعة من النسب مرتبطة بمقدار الديون التي تعتمد عليها المنشأة في تمويل عملياتها.

- مفهوم الديون: يقصد بالديون طويلة الأجل الديون التي تحصل عليها المنشأة لتمويل عملياتها وتستحق بعد فترة طويلة نسبيا (أكثر من سنة مالية) مثل قروض السندات والقروض البنكية لشراء أصول ثابتة.

غالبا تترتب على الديون طويلة الأجل أعباء تمويلية ثابتة تتحملها المنشأة لمصلحة أصحاب هذه الديون (الفوائد).

▪ مفهوم الفاعلية المالية: الرفع المالي هو عملية تلقائية ينتج عنها زيادة في الربح نتيجة تمويل جانب من عمليات المنشأة بديون طويلة الأجل، بشرط أن يكون عائد الإستثمار في عمليات المنشأة أكبر من الأعباء التمويلية (الفوائد).

مثال: اذا اقترضت المنشأة مبلغ ١٠ مليون ريال بفائدة ٥% سنويا، وكان حق الملكية المستثمر في الشركة ١٠ مليون، واذا تمكنت المنشأة من استثمار المبلغ في عملياتها بما يحقق عائد استثمار ٨%.

- اذن الأرباح الناتجة عن استثمار القرض في عمليات المنشأة تبلغ ٨٠٠,٠٠٠ ريال تدفع المنشأة منها فائدة ٥٠٠,٠٠٠ ريال ليتبقى ٣٠٠,٠٠٠ ريال ترفع ربح المساهمين دون زيادة رأس المال.
- الأرباح الناتجة عن استثمار حقوق الملاك ٨٠٠,٠٠٠
- ربح المساهمين يعادل ١,١٠٠,٠٠٠ (٨٠٠,٠٠٠ + ٣٠٠,٠٠٠)
- العائد على حقوق المساهمين ١١% مرفوعا بنسبة ٣% بسبب تمويل جزء من العمليات عن طريق الإقتراض.

▪ مفهوم مخاطر المديونية: عندما تحقق الشركة عائد على الإستثمار في عملياتها أقل من معدل الفائدة.

مثال: بافتراض نفس المثال السابق لكن العائد على الاستثمار في عمليات المنشأة ٢% فقط.

استثمار مبلغ القرض يحقق ربح ٢٠٠,٠٠٠

استثمار حقوق الملكية يحقق ربح ٢٠٠,٠٠٠

العائد قبل الفوائد ٤٠٠,٠٠٠

ستدفع المنشأة فائدة ٥% = ٥٠٠,٠٠٠

← تلحق بالشركة خسارة قدرها ١٠٠,٠٠٠ يتحملها المساهمون.

تتكون مجموعة نسب المديونية من النسب الآتية:

- ١- نسبة اجمالي الديون الى اجمالي الأصول.
- ٢- نسبة اجمالي الأصول الى حق الملكية.
- ٣- نسبة الديون طويلة الأجل الى حق الملكية.
- ٤- معدل تغطية الفوائد.

هدف المجموعة: تقيس هذه المجموعة نسبة تمويل أصول المنشأة عن طريق الديون وخصوصا الديون طويلة الأجل بالتالي:

١- تعطي فكرة للمحلل المالي عن درجة الرفع المالي ودرجة المخاطر المرتبطة بالديون والى اى مدى تكون كثافة الديون التي تلتزم بها المنشأة.

٢- تقيس قدرة المشروع على البقاء والإستمرار خلال فترة طويلة من الزمن من خلال قدرة المشروع على دفع الفوائد في تاريخ استحقاقها ورد السندات في نهاية المدة.

١- نسبة اجمالي الديون إلى اجمالي الأصول:

$$\text{نسبة اجمالي الديون إلى اجمالي الأصول} = \frac{\text{اجمالي الخصوم}}{\text{اجمالي الأصول}}$$

توضح نسبة تمويل أصول المنشأة عن طريق الخصوم.

مثال: اذا كان مجموع اصول المنشأة ٢٠ مليون ومجموع الخصوم ١٠ مليون.

$$\text{نسبة اجمالي الديون الى اجمالي الأصول} = \frac{10,000,000}{20,000,000} = 50\%$$

اذن ٥٠% من اصول المنشأة يتم تمويلها عن طريق الخصوم، والـ ٥٠% الباقية يتم تمويلها عن طريق حقوق الملكية.

٢- نسبة اجمالي الأصول الى حقوق الملكية:

$$\text{نسبة اجمالي الأصول إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{اجمالي الأصول}}{\text{حقوق الملكية}}$$

المثال السابق: من البيانات السابقة نستنتج أن حقوق الملكية تساوي
١٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال (الأصول - الخصوم)

$$\text{نسبة اجمالي الأصول الى حقوق الملكية} = \frac{٢٠,٠٠٠,٠٠٠}{١٠,٠٠٠,٠٠٠} = ٢٠٠\%$$

$$٢ = ١٠,٠٠٠,٠٠٠ \text{ مرة}$$

تقيس هذه النسبة درجة الرفع بصورة مباشرة حيث أن أي زيادة في العائد على الأصول مقدارها ١% يترتب عليها زيادة في صافي الربح لأصحاب حقوق الملكية ٢% (١% × ٢ مرة)

نفترض أن فائدة الديون ٥% أن العائد على الأصول أيضا ٥%

الربح قبل الفوائد = $20,000,000 \times 5\% = 1,000,000$ ريال

والفوائد = $10,000,000 \times 5\% = 500,000$ ريال

صافي الربح بعد الفوائد = $1,000,000 - 500,000 = 500,000$

يذهب لأصحاب حقوق الملكية.

إذا افترضنا ارتفاع العائد على الأصول ١% ليصل الى ٦%

الربح قبل الفوائد = $20,000,000 \times 6\% = 1,200,000$ ريال

والفوائد ثابتة = $10,000,000 \times 5\% = 500,000$ ريال

صافي الربح بعد الفوائد = $1,200,000 - 500,000 = 700,000$

يذهب لأصحاب حقوق الملكية.

تمثل نسبة ٧% من حقوق الملكية ($700,000 / 10,000,000$) أي

بزيادة قدرها ٢% في العائد على حق الملكية

٣- نسبة الديون طويلة الأجل الى حقوق الملكية:

$$\text{نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{اجمالي الديون طويلة الأجل}}{\text{حقوق الملكية}}$$

- تسمى نسبة المديونية
- توضح هذه النسبة حجم الديون طويلة الأجل المستخدمة في التمويل مقارنة بحقوق الملكية. إذا كانت النسبة ريال واحد مثلاً، هذا يعني أن كل ريال واحد من حقوق الملاك مستخدم في تمويل الأصول يقابله ريال واحد ديون طويلة الأجل يستخدم في تمويل الأصول.

- يعتبر بعض المحللين أن هذه النسبة (١ ريال) تمثل الحد الأقصى للفاعلية المالية (الرفع المالي) وإذا زادت عن هذا الحد هذا يعني أن المنشأة تعتمد أكثر على الديون في تمويل أصولها مما يعرضها لمخاطر مالية عالية.

مثال: مجموع الديون طويلة الاجل يبلغ ٦٠٠,٠٠٠ ومجموع حقوق الملكية يبلغ مليون ريال.

$$\text{نسبة الديون طويلة الأجل الى حقوق الملكية} = \frac{٦٠٠,٠٠٠}{١,٠٠٠,٠٠٠} = ٠,٦$$

أي أن تمويل الأصول يتم بنسبة ريال واحد حق ملكية و ٠,٦ ريال ديون طويلة الأجل

٤- عدد مرات تغطية الفوائد (معدل تغطية الفوائد):

$$\text{معدل تغطية الفوائد} = \frac{\text{صافي الربح قبل الزكاة والضريبة والفوائد} + \text{الفوائد}}{\text{الفوائد}}$$

- يحتاج محلل القوائم المالية الى التعرف على قدرة المنشأة على سداد الأعباء التمويلية الثابتة
- بسبب أنه لو لم يكن لدى الشركة ارباح كافية لتغطية الفوائد فإن عبء الفوائد قد يترتب عليه تحويل الربح الى خسارة اذا كانت الأرباح غير كافية، أو زيادة الخسائر اذا كانت الشركة حققت خسائر قبل تغطية الفوائد.
- هذه النسبة تعتبر مؤشر جيد على المخاطر التي يسببها الإعتماد على الديون أو القروض في تمويل الإستثمارات.

مثال: اذا بلغ صافي الربح قبل الزكاة والضريبة والفائدة ١٢,٠٠٠ ريال، وبلغت الفوائد ٤٠٠٠ ريال.

$$\text{معدل تغطية الفوائد} = \frac{٤٠٠٠ + ١٢,٠٠٠}{٤٠٠٠} = ٤ \text{ مرات}$$

(٥) نسب الربحية:

- تعد نسب الربحية أهم النسب التي يركز عليها المحلل المالي فالأرباح تمثل المصدر الأساسي للنقدية.
- بالنسبة للمستثمر يعتبر تدفق التوزيع النقدي والنمو فيه المؤشر الأساسي لتقدير القيمة الحقيقية للسهم.
- بالنسبة للمقرض فإن الأرباح تعتبر المصدر الأساسي للنقد المستخدم في سداد أصل القرض وفوائده.

تتكون مجموعة نسب الربحية من النسب الآتية:

١. العائد على حقوق الملكية
٢. العائد على الأصول
٣. العائد على المال المستثمر
٤. نسبة إجمالي الربح الى المبيعات
٥. العائد على المبيعات

هدف المجموعة:

تقيس نسب الربحية قدرة الشركة على تحقيق الأرباح، وتستخدم من جانب المحلل في الوقوف على المقدرة الكسبية للشركة، ويمكن أن تستخدم أيضا بوصفها مقياسا ماليا لتقييم أداء المنشأة.

١ - العائد على حقوق الملكية:

$$\frac{\text{العائد على حقوق الملكية} = \text{صافي الربح}}{\text{متوسط حقوق الملكية}}$$

يقيس هذا المعدل العائد الناتج عن استثمار أموال الملاك (حقوق الملكية) بالمنشأة.

مثال: إذا كان صافي الربح لإحدى الشركات بعد تغطية النفقات ٦٠,٠٠٠، ومتوسط حقوق الملكية في الشركة مليون ريال.

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{٦٠,٠٠٠}{١,٠٠٠,٠٠٠} = ٦\%$$

٢ – العائد على الأصول:

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{متوسط الأصول}}$$

يقيس هذا المعدل ربح كل ريال مستثمر في أصول المنشأة سواء كانت هذه الأصول في شكل موجودات متداولة أو موجودات غير متداولة ملموسة أو غير ملموسة.

يستخدم هذا المعدل لمقارنة أداء المنشآت عن الفترة المالية لأن صافي الربح كرقم لا يساعد في إجراء هذه المقارنة نظرا لاختلاف احجام المنشآت.

نفس المثال السابق: اذا كان متوسط أصول الشركة ٢ مليون.

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{٦٠,٠٠٠}{٢,٠٠٠,٠٠٠} = ٣\%$$

٣ – العائد على المال المستثمر:

العائد على المال المستثمر = صافي الربح + الفوائد
 حقوق الملكية + الخصوم طويلة الأجل

- المال المستثمر في المنشأة يتمثل في رأس المال العامل (الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة) بالإضافة الى الأصول غير المتداولة.
- او من ناحية أخرى المال المستثمر يتمثل في الخصوم طويلة الأجل مضافا إليها حقوق الملكية.
- صافي الربح لا يعكس العائد الناتج عن الاستثمار لأن صافي الربح خصمت منه الفوائد على الخصوم طويلة الأجل في الوقت الذي تكون فيه هذه الخصوم جزءا من المال المستثمر.

مثال: اذا كان حق الملكية مليون ريال، والخصوم طويلة الأجل ٢٠,٠٠٠ ريال، و٦٠٠,٠٠٠ ريال، وصافي الربح ٦٠,٠٠٠ ريال، والفوائد ٢٠,٠٠٠ ريال.

$$\%٥ = \frac{(٢٠,٠٠٠ + ٦٠,٠٠٠)}{(٦٠٠,٠٠٠ + ١,٠٠٠,٠٠٠)} = \text{العائد على المال المستثمر}$$

٤ – اجمالي الربح الى المبيعات:

$$\frac{\text{اجمالي الربح الى المبيعات}}{\text{المبيعات}} = \text{اجمالي الربح}$$

- يحتسب اجمالي الربح بالفرق بين المبيعات وتكلفة المبيعات ويسمى هامش الربح.
- أي منشأة تسعى للاستمرار في نشاطها لابد ان تحقق في البداية هامش ربح موجب لتغطية النفقات الأخرى للمنشأة.
- أما اذا كان هامش الربح سالبا فإن أي زيادة في مبيعات الشركة سوف تترتب عليها زيادة الخسائر (بفرض عدم وجود إيرادات أخرى من خارج النشاط الأساسي للمنشأة).

مثال: اذا بلغت مبيعات الشركة ٢ مليون ريال، وتكلفة المبيعات ١,٥٠٠,٠٠٠ ريال .

اجمالي الربح = ٢,٠٠٠,٠٠٠ - ١,٥٠٠,٠٠٠ = ٥٠٠,٠٠٠ ريال

نسبة اجمالي الربح الى المبيعات = $\frac{٥٠٠,٠٠٠}{٢,٠٠٠,٠٠٠} = ٢٥\%$

٢,٠٠٠,٠٠٠

٥ - العائد على المبيعات:

$$\frac{\text{العائد على المبيعات}}{\text{صافي المبيعات}} = \text{صافي الربح}$$

يعطي العائد على المبيعات فكرة عن نسبة ما يتبقى من المبيعات بوصفه صافي ربح قابل للتوزيع.

مثال: اذا كان صافي المبيعات ٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال، واجمالي الربح ٥٠٠,٠٠٠ ريال، وبلغت المصروفات ٣٠٠,٠٠٠ ريال.

صافي الربح = ٥٠٠,٠٠٠ - ٣٠٠,٠٠٠ = ٢٠٠,٠٠٠ ريال

$$\% ١٠ = \frac{٢٠٠,٠٠٠}{٢,٠٠٠,٠٠٠} = \text{العائد على المبيعات}$$

٦) المؤشرات المالية للسهم :Market Ratios

تخدم المؤشرات المالية للسهم عملية الاستثمار في الأسهم حيث توفر أساساً لمقارنة اسهم الشركات والمفاضلة بين البدائل الاستثمارية في الأسهم.

تعتمد المؤشرات المالية للسهم بشكل أساسي على القيم المالية المعروضة بالقوائم المالية الى جانب معلومات أخرى عن الأسهم مثل عدد أسهم الشركة وسعر السهم في السوق.

تتكون مجموعة المؤشرات المالية للسهم من النسب الآتية:

١. ربح السهم
٢. مكرر الأرباح
٣. عائد السهم
٤. نسبة التوزيع النقدي
٥. القيمة الدفترية للسهم
٦. السعر الى القيمة الدفترية للسهم

هدف المجموعة:

تربط هذه المجموعة المؤشرات المستخلصة من القوائم المالية كالربح والقيمة الدفترية للسهم بالقيمة السوقية لسعر السهم. وتقدم مؤشرات تساعد المحلل المالي في توقع حركة السهم المستقبلية ومقارنة الأوراق المالية المختلفة.

١ – ربح السهم (EPS) :Earning Per Share

$$\text{ربح السهم} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة}}$$

متوسط عدد الأسهم = (عدد الأسهم في بداية السنة \times ١٢/١٢) + (عدد الأسهم المصدرة خلال الفترة \times عدد الشهور من تاريخ الإصدار / ١٢)

- ربح السهم هو أهم مؤشر ينظر اليه المستثمر في القوائم المالية، ونظرا لأهميته معظم المعايير العالمية للمحاسبة تتضمن معيار مستقل لحساب ربح السهم. وربح السهم اصبح احد المعلومات المالية التي تعرضها قائمة الدخل كرقم في نهاية القائمة في الشركات السعودية.

٢ - مكرر الربحية:

$$\text{مكرر الربحية} = \frac{\text{سعر السهم السوقي}}{\text{ربح السهم العادي}}$$

- يفسر مكرر ربحية السهم عدد مرات مضاعفة سعر السهم لربح السهم.
- يستخدم للحكم على السعر الذي يتداول به السهم في السوق.
 - يحدد ما اذا كان السعر مرتفعا او منخفضا مقارنة بأسعار الأسهم الأخرى.
 - عادة يضارب المساهمون على الربحية المتوقعة للسهم لقبول المكررات المرتفعة. فقد يكون مكرر الربحية عاليا بالنظر الى الربح الفعلي عن الفترة المنتهية، الا انه اذا كانت الأرباح المتوقعة عالية فإنها قد تبرر ارتفاع مكرر الربحية الحالي للسهم.

٣ – العائد النقدي للسهم:

$$\frac{\text{العائد النقدي للسهم}}{\text{سعر السهم}} = \text{التوزيع النقدي للسهم}$$

- العائد النقدي للسهم يتمثل في التوزيعات النقدية التي تقررها الشركة للسهم الواحد.
- لا يعتمد المؤشر على القيم المالية المباشرة من القوائم المالية إنما هو نتيجة قرار الجمعية العمومية بالتوزيع النقدي.
- يشار للشركات التي توزع نقدية بصورة منتظمة بشركات العوائد، وتعد هذه الأسهم هدفا للاستثمارات طويلة الأجل خصوصا بالنسبة للمستثمرين من المؤسسات مثل صناديق الاستثمار وصناديق التأمين والمعاشات.

٤ – نسبة التوزيع النقدي:

$$\text{نسبة التوزيع النقدي} = \frac{\text{التوزيع النقدي للسهم}}{\text{ربح السهم}}$$

أو

$$\text{نسبة التوزيع النقدي} = \frac{\text{الأرباح النقدية الموزعة للأسهم}}{\text{صافي الربح}}$$

- توضح نسبة التوزيع النقدي درجة ميل الشركة نحو توزيع أرباحها نقداً.
- قد تفضل كثير من الشركات التي لديها فرص استثمارية واعدة عدم توزيع نقدية لتوفير السيولة الكافية لتمويل الفرص الاستثمارية، في هذه الحالة تكون نسبة التوزيع النقدي متدنية.
- من ناحية أخرى شركات العوائد تميل الى توزيع نسبة كبيرة من أرباحها نقداً مثل شركات الإسمنت وشركات الأدوية.

٥ – القيمة الدفترية للسهم (BV) :Book Value

$$\frac{\text{القيمة الدفترية للسهم} = \text{مجموع حقوق الملاك}}{\text{المتوسط المرجح لعدد الأسهم}}$$

تهدف هذه النسبة لتحديد قيمة السهم بحسب القياس المحاسبي.
يقصد بها نصيب السهم الواحد من صافي الأصول (حقوق الملكية).

٦ – السعر الى القيمة الدفترية:

$$\frac{\text{السعر الى القيمة الدفترية}}{\text{سعر السهم}} = \frac{\text{القيمة الدفترية للسهم}}{\text{السعر الى القيمة الدفترية}}$$

- هذا المؤشر غير شائع الإستخدام بين المستثمرين الذين يفضلون مكرر الربحية في الحكم على السعر الذي يتداول به السهم.
- يعكس المؤشر مقارنة بين طريقتين مختلفتين لقيمة السهم: الأولى القيمة السوقية التي تحددها ظروف الشركة والسوق والإقتصاد بشكل عام، والثانية القيمة الدفترية التي يحكمها القياس المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة.

- القيمة الدفترية للسهم تمثل نصيب السهم من صافي الأصول او نصيب السهم من حقوق المساهمين التي تتضمن راس المال والاحتياطيات والأرباح المبقاة.
- يعكس هذا المؤشر عدد مرات مضاعفة السعر للقيمة الدفترية للسهم.

٧ - قدرة الشركة على توزيع أسهم المنحة (الأسهم المجانية):

$$\frac{\text{الحدود المتاحة لأسهم المنحة} + \text{الاحتياطيات}}{\text{رأس المال}} + \text{الأرباح المبقاة}$$

اسهم المنحة توزع عادة من الإحتياطيات والأرباح المبقاة، وكلاهما مسجل في قائمة المركز المالي ضمن حقوق الملكية.
تشمل الأرباح المبقاة عادة صافي ربح للسنة الحالية بعد حجز الإحتياطيات.

تحدد قدرة الشركة ورغبتها في توزيع اسهم منحة على:

- ١ - عدم رغبة الشركة في توزيع أرباح نقدية لحاجتها الى السيولة النقدية لاحتياجات معينة منها الدخول في استثمارات جديدة.
- ٢ - توفر الأرصدة الكافية من الإحتياطيات والأرباح المبقاة لتوزيعها في شكل أسهم منحة.